أ.د.اسماعيـــل قيـــرة

تدويـــل الاقتصـــاد غيـــر الرسمي وصعـــود الحثـــالة الاجتماعيـــة

رغم أن الدعوة إلى تحكيم العقل والبرهان والمنطق، أصبحت ضرورة ملحة لتجاوز الشعارات والعموميات، والتقولب في منظومة إيديولوجية صارمة تقصي الآخر وتدعو إلى العنف ونشر الرعب وعدم الاستقرار، فإنني أعتقد أن وعي الوقائع كما هي يمثل انتقاله هامة، وأساسا ضروريا من أجل تحديد مواقفنا وتصوراتنا الإيديولوجية.

من منا ينكر أننا إزاء وضعية تبرز انحسار دور قيم إيجابية محددة كالعمل،والتضامن والمسؤولية لصالح مظاهر كالفساد والقمع والمحسوبية وعدم الكفاءة، من منا ينكر اتساع رقعة الفقر والبطالة والتهميش و "الحقرة"، فضلا عن اتسام وضعنا بالتردي وباحتمالات متعاظمة الاستمرار هذا التردي في المستقبل. إنه بالأحرى في حالة إعاقة دائمة لاحتمالات التطور فيه.

وغير خاف أن هذه الإعاقة قد تحجب تلمس طريقنا نحو المستقبل، في غياب قوى بديلة، وهي في لحظتنا التاريخية الراهنة غير متشكلة بعد كقوى فاعلة، مما يفسح المجال واسعا أمام حملة ثقافة الشارع الذين أغرقونا في "الهف"و"التبزنيس"و"العروشية"، والتخلف حتى أصبحنا لا نكف عن السب والشتم والنقد(وأي نقد!!!)، وفي نفس الوقت، أصبح كل واحد منا يتهم الآخر، ويبرئ نفسه. فلو سألت أفراد مؤسسة عما يحدث فيها، لكانت إجابة كل فرد:"أنا خاطيني". الكل يشتم والكل يبرئ نفسه، فمن المسؤول يا ترى؟.

إن اختلال معايير الصواب والخطأ(أصبح الخطأ صوابا والصواب خطأ)، ومعايير التقييم (أصبحت المظهرية "ولقفازة" مستوى للتقييم أرقى من العمل والإنجاز)، والمثل العليا (أصبحت المثل العليا مرتبطة بفكرة الظهور والتسلق نحو الأعلى وتحقيق الغاية دون الاهتمام بنوعية الوسائل) قد ارتبط بتناقض مكونات البناء الاجتماعي وما يفرزه من عدم الاستقرار، اللاأمن، الفساد...الخ.

ويتجلى هذا واضحا في تناقض أفعالنا وتصرفاتنا:التناقض بين القول والعمل، بين المظهر والجوهر،بين المواقف اليومية المختلفة.إن تصاعد منحى الخبث الاجتماعي،قد زاد من تغير الرؤى الإيديولوجية بتغير المواقف والمؤثرات الخارجية ، والحراك الاجتماعي الصاعد، وضغط المصالح الآنية. فلاغرو إذن أن يصبح الناس والأحداث يظهرون كظلال فقدت أجسامها.

في هذا الوسط تنبت الرذيلة ويكثر الفساد، وتنهب الممتلكات، وتزداد أطماع الحاقدين والمتآمرين على أمن وسلامة المجتمع، كما تظهر مختلف الأمراض والمشكلات الاجتماعية. ويزداد عدد الطفيليين والانتهازيين والوصوليين.

في هذا السياق، تؤكد الشواهد الإحصائية أن أكثر من 40% من سكان العالم النامي هم من المعدمين والعناصر الرثة، وأن زيادة وزنهم النوعي يؤدي إلى تقوية تأثيرهم على سير الأحداث،وتشكيل سلوك ومزاج الكثير من الشرائح الاجتماعية المتاخمة لهم. فعلى موقفهم وعلى من سيمضون وراءه يتوقف إلى درجة كبيرة مسار التطور الاجتماعي[1] في أغلب البلدان النامية،التي أصبحت فيها هذه الفئات موضوعا للرهان، والصراع والخطابات الراديكالية الساعية لجذبها إلى حلبة الصراع وتغيير ميزان القوى.لهذا يدعو الكثير من الباحثين إلى تحريرها من عقد الدونية والهامشية والرثة،وهي مفاهيم ليست لها دلالة علمية لتوصيف الفئات التي همشها التطور التبعي.

وفي المقابل،نجد ماركس وانجلز يقران بأن البروليتاريا الرثة أكثر ميلا نحو بيع نفسها من أجل الدسائس الرجعية.أما لاندا فيرى أن كتلة المعدمين والفئات الرثة،هي في أحسن الحالات سند مؤقت وغير مأمون الجانب.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الفئات هي في الواقع ضحايا اللامساواة والاستغلال، وما يعتري وجودنا من تصرفات عشوائية، وصعود حملة ثقافة الشارع والحثالة الاجتماعية والفاقدين لمعيار الحضرية، إلى مختلف المراكز،زاد من عمليات التعتيم والتضليل والتجهيل والتعمية.وأدى إلى تفريخ العديد من المشكلات مثل:الفقر،البطالة، الأحياء المتخلفة،تضخم قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية(الاقتصاد الهامشي) الذي نتناوله في هذه الدراسة باعتباره تجليا لتناقضات البناء الاجتماعي وما ينطوي عليه من تفاوت واستغلال.

أولا–البطالة والاقتصاد الهامشي

تعد البطالة الحضرية واحدة من أبرز المشاكل التي صاحبت عملية النمو الحضري غير المخطط،والتصنيع البطيء. وثمة أدلة وافية توحي بتزايد معدلاتها

من جهة، وتعاظم دور القطاع الحضري غير الرسمي في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل الحضري من جهة أخرى.

ولا ريب أن هذه الأنشطة ليست أمرا معزولا عن مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد،بل هي من أبرز الأعراض التي تدل على تناقضات البناء الاجتماعي وعجزه في الاستجابة للزيادات السريعة في عدد المترشحين للعمل،وهذا ما ينعكس في تركيب سكان المدينة الجزائرية، حيث يتكون جزء كبير منهم من ذوي الفعاليات غير الواضحة.إنها مؤشر ومنذر بالخطورة الفعلية للوضعية الاقتصادية المقلقة التي يتطلب تغييرها أو تعديلها، فضلا عن أنها مؤشر من مؤشرات البطالة، أو العمالة الناقصة، ومقياس من المقاييس العملية لتحديد الوزن الفعلي لفئات القطاع الحضري غير الرسمي التي تشغل حيزا اجتماعيا كبيرا في البنية الطبقية للمدينة الجزائرية المعاصرة التي تتعايش فيها مختلف الأنماط الإنتاجية،وتفرخ العديد من الفئات المحرومة والمهمشة التي يتعاظم دورها في تحديد اتجاهات التطور، وفي نفس الوقت، يتزايد جذبها إلى حلبة الصراع من أجل الوصول إلى "مواقع النفوذ لجمع النقود"،أو مواقع الترهيب والتخريب ونشر الفوضى وعدم الاستقرار،من أجل تدويل تناقضاتنا الداخلية وتبرير التدخل الأجنبي، و"تشفي" الأعداء.إنها مهزلة بعض المتشدقين وتجار الأصالة والنهب وفاقدي الضمير، ومروجي "التخلاط" والصيد في الماء العكر.

في هذا الإطار، تؤكد الشواهد الواقعية أن هذه الفئات تتخذ أشكالا متباينة تتدرج ضمن نمطين سائدين من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة، مثل السرقة، العنف، الرشوة والفساد بشتى صوره. وإذا كانت شوارعنا وأحياؤنا تفرخ آليات اللاأمن واللااستقرار، بسبب تكاثر عدد مروجي ثقافة الشارع ببعديها الرمزي والمادي،وذلك في سياق يتميز بصعود الحثالة وانتشار الفقر واتساع نطاق البطالة التي ترتبط بالأوضاع السكانية(النمو السكاني المتزايد) والاقتصادية (عدم قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل) ومخرجات النظام التعليمي الذي لا يفرز خريجين على مستوى عال من الكفاءة والمهارة المطلوبة لسوق العمل،وتخلي الدولة عن سياسة الالتزام بتشغيل الخريجين، الخوصصة، قصور حجم الاستثمار اللازم لخلق فرص عمل كافية لاستيعاب القوى العاملة المتاحة،تشغيل الأطفال دون سن العمل، والمتقاعدين، (التقاعد المسبق، التسريح الإداري...الخ).

والجدير بالذكر،أن الكثير من المعطيات والبيانات الواقعية تؤكد تلك العلاقة الارتباطية بين معدل التركز السكاني وزيادة معدلات البطالة وتضخم قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية الذي أصبح يشغل أكثر من 50% من إجمالي قوة العمل في كثير من مدن البلدان النامية.

ولقد شكل هذا القطاع ركيزة الحوار الأكاديمي منذ بداية السبعينات، نظرا لاستخدامه من طرف العديد من الباحثين كأداة نظرية ومنهجية لفهم حركة الواقع الاجتماعي، وقبوله السريع من طرف بعض الأنظمة السياسية،باعتباره الوسيلة

العملية لتطبيق إستراتيجية تنموية تعتمد على العمل الكثيف، وترشيد الاقتصاد الهامشي. ولقد قدم هذا المفهوم،الذي جذب اهتمام الدارسين أكثر من سواه،وكان له تأثيرا استثنائي،أملا جديدا لوكالات دولية تصارع دون نجاح لتنمية "العالم الثالث". ويرتبط هذا الأمل باكتشاف الوزن الحقيقي لأنشطة جديدة تولد دخلا يساعد الفقير على العيش دون أي تهديد للغني [2] ، علاوة عن اقتناعها بأن أثر سياسات التنمية لم ينفذ إلى الفئات الأكثر فقرا،الأمر الذي يتطلب تحديد جماعة القطاع غير الرسمي كجماعة مستهدفة As Target Group بالنظر لما يحققه هذا الإجراء من تحولات كبيرة في الحياة الحضرية،كترقية العمالة،تطوير الإنتاج،تحقيق نوع من المساواة والتوزيع الملائم للموارد .

ثانيا–التنظير الجديد والهامشيون الحضريون

شهدت الدراسات الحضرية المعاصرة، اهتماما كبيرا بالتنظير الجديد حول الهامشيين الحضريين الذين يتعرضون لصور من المحاصرة والاستغلال. فخلال السنوات الماضية، طالعتنا العديد من الصحف والمجلات بأخبار متفرقة عن عمليات التهميش والاستغلال الذي تقع هذه الفئات الاجتماعية ضحية لها.فمرة نقرأ لجوء بعض الدول إلى استخدام الجرافات لإزالة الأحياء المتخلفة، وإبعاد باعة الأرصفة وغيرهم ممن يوجدون على هوامش الاقتصاد الحضري، أو تشتيتهم أو سجنهم، ومرة أخرى نقرأ عن النقل الجماعي للهامشيين إلى مناطقهم الأصلية.

وكما أسلفت، فإنه مع بداية السبعينات، أخذ الباحثون والسياسيون يعيدون النظر في مواقفهم التقليدية تجاه هذه الفئات الاجتماعية، وذلك بعد الدور البارز الذي لعبته منظمة العمل الدولية في تأكيدها للدور الإيجابي الذي تلعبه هذه الفئات في التنمية. وللتعبير عن هذا الواقع الجديد،استخدمت مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي،الذي ابتكره هارت كبديل للقطاع الهامشي أو التقليدي من جهة، وفهم التغيرات الاجتماعية، الاقتصادية والديمغرافية في البلدان النامية من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، ظهرت العديد من التيارات النظرية التي يمكن حصرها في تيارين أساسيين، هما: التيار الثنائي–الإصلاحي، التيار الراديكالي. ولقد شاع استخدام الأول منهما في مختلف المحاولات النظرية التي تنظر إلى المدينة على أنها نسق اجتماعي تتساند متغيراته وظيفيا، ويتكون من قطاعين يترابطان مع بعضهما البعض، ولكل منهما دينامياته الخاصة وأبعاده ومتغيراته، أحدهما يمارس نشاطه بطريقة "رسمية–محمية–نظامية"، والآخر يقوم بتأدية عمله بطريقة "غير رسمية–غير محمية–غير منظمة". وينظر أصحاب هذا التيار إلى الأنشطة الحضرية غير الرسمية على أنها تشكل نسقا اجتماعيا فرعيا يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع. فهو أداة التغير الاقتصادي والاجتماعي، والحل الملائم لمشكلة البطالة في مدن البلدان النامية.

والواقع، لقد ترجم هذا المدخل في صياغات وعبارات مختلفة، أكدت كلها قضيتين أساسيتين،الأولى، وهي أن البلدان النامية غير قادرة على استيعاب سكانها

في قطاعاتها الرسمية، الأمر الذي يزيد من أهمية الأنشطة الحضرية غير الرسمية كنظام فرعي–دينامي، أما الثانية فتشير إلى أن وجود هذه الأنشطة ووظيفتها يتوقف على الممارسات النظامية للدولة.

وضمن هذا المنظور، يعتقد أصحاب المدخل "الثنائي–الإصلاحي" أن النمو في قطاع الأنشطة غير الرسمية تطوري، والعلاقة بين القطاعين:"الرسمي–غير الرسمي"، هي علاقة مفيدة وغير خطرة. ولقد دعاهم هذا الموقف إلى طرح جملة من الإجراءات السياسية تتعلق بضرورة تشجيع وتوسيع نطاق الأنشطة الحضرية غير الرسمية، وتطوير الارتباطات بين هذين القطاعين.[3]

وعلى الرغم من أن هذه النظرية تعتبر امتدادا للنظريات الثنائية التي انتشرت انتشارا واسع النطاق خلال الخمسينات من القرن المنصرم،إلا أنها تعتبر في نفس الوقت تجديدا وابتكارا لها من حيث:

1. رفضها للاستخدامات الشائعة لبعض المفاهيم كالقطاع التقليدي،القطاع الهامشي، الحثالة.
2. طرحها لبدائل نظرية ومنهجية:ثنائية "رسمي–غير رسمي" بدلا من "تقليدي–حديث"
3. إعطاء أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي الدور القيادي في عملية التنمية الحضرية، نظرا لما تقوم به من دور إنتاجي–استيعابي–خدمي.
4. نظرتها لما هو تقليدي على أنه جزء من الثقافة الوطنية، ودافع (وليس معوقا) لعملية التنمية (قادر على تقديم مختلف السلع والخدمات بأسعار أقل[4]).
5. التركيز على مسألة العمالة، بدلا من مشكلة البطالة.

أما أصحاب التيار الراديكالي، فيستندون في دراستهم للأنشطة الحضرية غير الرسمية،استنادا أساسيا إلى التنظير الماركسي حول أساليب الإنتاج وتمفصلها التبادلي، وإلى تحديد متصل للأنشطة الإنتاجية في مدن البلدان النامية،والوصف الامبريقي للترابطات المعقدة والعلاقات التابعة بين أنظمة الإنتاج والتوزيع.

وفي هذا الإطار، يقر أصحاب هذا التيار أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية تشكل نمطا إنتاجيا تابعا ومستغلا، يتعايش مع أنماط اقتصادية متباينة. وستظل هذه الأنشطة على ما هي عليه،طالما أن أبنية التبعية ما زالت قائمة. ونظروا إلى العلاقة بين القطاعين: "الرسمي–غير الرسمي"، على أنها علاقة استغلالية،والنمو في القطاع الحضري غير الرسمي "انكماشي–لا تطوري".

ويتدعم هذا الوضع الهامشي للقطاع غير الرسمي من خلال مختلف الميكانزمات التي تصاحب عملية تكامل واندماج هذا القطاع في بقية مكونات الاقتصاد الحضري.وتزداد هذه الصورة وضوحا إذا ما أدركنا ارتباط الهامشية كظاهرة ملموسة وواقع اجتماعي واقتصادي وسياسي بالفقراء، على اعتبار أن إنتاج عملهم يضيف قليلا إلى الإنتاج الوطني الإجمالي متى قورن بما تقدمه المؤسسات

الصناعية الكبيرة، ولقد دفع هذا الكثير من الباحثين إلى طرح جملة من التساؤلات، أهمها:

1. لو يتوقف الفقراء عن العمل، هل تصبح الأمة أقل ثراء؟
2. ما هي المساهمة الإيجابية التي يقدمها "عمال" الاقتصاد غير الرسمي رغم تشغيلهم الناقص؟
3. من هم إذن من بين العاطلين يعتبر هامشيا؟

وللإجابة على مثل هذه التساؤلات وغيرها، لابد من وضعها في سياقها التاريخي–الاجتماعي. وبادئ ذي بدء، لابد من الإشارة إلى أن هناك خلافا بين الدارسين حول إعطاء إجابات عن هذه القضايا التي ما زالت تثير الكثير من النقاش.فماركس استخدم مفهوم "البروليتاريا الطفيلية" وانجلز "الحثالة الاجتماعية" لوصف فقراء الحضر،بينما أطلق عليهم ماوتسي تونغ عناصر "طبقية–تحتية"، هذه العناصر يمكن أن تقوم بدور طلائعي إذا ما زودت بالإرشادات المناسبة وأعيد صبها إيديولوجيا. وهذا ما يؤكده كل من كابرال وفانون، فالأول يعتقد أنهم في حالة انتقالية من الوجود الفلاحي إلى الوجود الحضري،بينما ينظر إليهم الثاني على أنهم حملة روح الثورة.

ومما لاشك فيه أن المعالجة الأكثر جذرية عن الفقراء الحضريين، هي تشخيص ماركس لهم كجزء من الجيش الاحتياطي. وإذا كان يعتقد أن الرأسمالية تحتاج إلى جيش من العمل الاحتياطي لضمان بقاء الأجور منخفضة،فإن الشواهد المختلفة تؤكد أن نسبة منخفضة من العاطلين يمكنها القيام بهذه الوظيفة. وهذا ما دفع البعض إلى القول أن جزءا فقط من معدلات البطالة العالية التي خبرتها، وما زالت تخبرها بلدان العالم النامي،لا يساهم في تدعيم البناء الاقتصادي للمجتمع،وليس له أية وظيفة،الشيء الذي يضفي عليه طابع الهامشية. ولقد حظيت هذه القضية باهتمام كبير داخل الفكر الاجتماعي. فجوزي نن NUNالذي اهتم بتحليل ودراسة فائض قوة العمل، قسم علاقة هذا الفائض بالنظام إلى ثلاثة أصناف[5] :

1. علاقة وظيفية
2. علاقة وظيفية–اختلالية
3. علاقة لا وظيفية

وفي تحليله لقوة العمل التي تتميز علاقتها "باللاوظيفية" يرى نن NUN أن هذه الفئة لم تعد تتنافس للحصول على عمل، وبالتالي لم تعد تمارس ضغطا تنازليا على الأجور.فهي لا تتمتع بأي دور وظيفي، لذلك لا تشكل احتياطا، وليست جزءا من الطبقة العاملة،إنها كتلة هامشية – نامية". ولقد زاد كويجانو QUIJANO هذا المفهوم توضيحا،حينما نظر إلى القطاع الهامشي على أنه جزء من الاقتصاد الرأسمالي والمجتمع،أي أنه صفة دائمة لاقتصاديات الرأسمالية التابعة.ويتركز هذا القطاع في قطاعات الاقتصاد الوطني المتميز بانخفاض الإنتاجية،بساطة التقنيات المستخدمة.

واستنادا إلى ذلك يرى كويجانوQUIJANO أن قوة عمل غير ماهرة من هذا النوع لا تنتج سوى نسب ضئيلة من فائض القيمة. ويبدو أن هناك اتفاقا ملحوظا بين المهتمين بمجتمع المدينة حول وصف مئات الملايين من الناس الذين يحصلون على عيشهم من الاقتصاد الهامشي بالفقراء، لكنهم يدركون جيدا أن هؤلاء يعملون لكي لا يموتوا،وإذا كانوا يشكلون احتياطا، كما يقول ورسليWORSLEY، فإنهم ليسوا جالسين على خط الساحة،بل يلعبون في مراكز يكونون أول من يسقط منها، ومن ثم يستنتج ورسلي WORSLEY أن العاطل لا يعني أنه لا يعمل، فلو لم يعمل– بغياب المساعدة من الآخرين–لمات. وهذا يعني أن العاطلين ما هم في الواقع إلا أفراد يمارسون مهنا تحذف غالبا من الإحصاءات الرسمية،على اعتبار أن مفهوم العاطل، ما هو إلا تصنيف إداري ابتكر لأغراض "بيروقراطية" بموجب مقاييس بيروقراطية. وهنا يقر أن النعت الهامشي بمعنى "اللاوظيفي" عبر الاقتصاد مضلل أيضا مثل العاطل.

وإلى جانب هذا أثار ورسليWORSLEY عددا من القضايا التي تؤكد أن الهامشية خرافة وليست حقيقة. فهو يرى أن علاقات الإنتاج بالنسبة للإنتاج غير المحمي هي جميعها علاقات رأسمالية، فالباعة في الشوارع باعتبارهم نقطة التقاطع بين البائع النهائي والمستهلك يندرجون ضمن هذا النطاق، ويمثلون الحلقة الأخيرة في سلسلة التوزيع أو المتاجرة الرأسمالية. ويستثنى ورسلي من شبكة العلاقات الرأسمالية هذه فئة اجتماعية هم الشحاذون، ويصفهم بالهامشية الكلية للرأسمالية، لأنهم لا يخلقون قيمة ولا تدفع لهم أجور (6).

وضمن هذا المنظور، يرى توكمانTOKMAN أن النمو البسيط (بسبب ضغط قوة العمل المتزايدة،تأثيرها على متوسط الدخل، التوسع غير المستمر للسوق) أو السلبي لا يمكن تجنبه طالما أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية تمثل معوقا لعملية التنمية. ولهذا، يتعين على حكومات البلدان أن تدرك جيدا أن وضع السياسات المختلفة لتطوير هذا القطاع لا يحل مشكلاتها بقدر ما يزيد من تعقيدها، لأن الأسباب الحقيقية للتخلف لا تكمن في نطاق القطاع غير الرسمي والاقتصاديات المتخلفة، بقدر ما تكمن في عملية التراكم على مستوى البلدان المركزية.

ولقد اتخذ البحث الامبريقي مسالك متعددة تعبر بدقة عن الإسهامات النظرية التي سعت إلى تقديم فهم جديد للأنشطة غير الرسمية، في ضوء التحولات التي يشهدها العالم النامي والمتقدم على حد سواء.ففي الأول، حاول الباحثون الاجتماعيون تقديم تفسير لظاهرة طالما شكلت خلافا نظريا ومنهجيا، وهي كيف يتدبر الفقراء أمرهم حتى يستمروا في الوجود على هوامش الاقتصاد الحديث، وما هي الأنشطة التي تمتص طوفان الهجرة الريفية–الحضرية في غياب النمو السريع للعمل الصناعي. وهناك دراسات ذهبت أبعد من ذلك،حينما أقرت وجود ترابط قوي بين الأنشطة الرسمية وغير الرسمية،وطرحت قضية أن كثيرا من العمل غير الرسمي يمثل بالنسبة للمصانع الكبيرة عملا مؤجرا ومقنعا. أما في البلدان

المتقدمة، فينظر إلى الاقتصاد غير الرسمي كجزء مكمل لعملية إعادة التنظيم الصناعي المرتكز على نقل الإنتاج من المصانع الكبيرة وتوزيعه على وحدات إنتاجية صغيرة (أنظر:أهمية مختلف القطاعات وأنواع الاقتصاد غير الملاحظ [7]).

ورغم تزايد عدد الدراسات المهتمة بهذه الظاهرة،فإن المناقشة استمرت حول ما إذا كانت الأنشطة غير رسمية،تمثل أنماطا وأشكالا متأخرة يمكن القضاء عليها لا محالة بواسطة التنمية الرأسمالية،أم هل أنها تمثل مظاهرة جديدة ودائمة لاقتصاد عالمي آخذ في الظهور. ويبدو ذلك واضحا إذا ما تمت معالجة ظاهرة العمالة الحضرية التي تقود بدورها إلى طرح التساؤل التالي:-هل أن نسبة القوة العاملة المستوعبة في قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية،تنطوي على أهمية كبيرة من الناحية العددية،أم هل أن هذا العدد في تناقص مع الزمن أو لا معنى له. بيد أن القضية الأكثر إلحاحا اليوم تتعلق بالموقف النظري و الامبريقي في الدراسات الحضرية. فوجود أنشطة حضرية غير رسمية لا تتماشى مع توسع القطاع الحديث، يطرح مسألة الارتباط بالواقع المعاش وما به من مشكلات، كما يتيح الفرصة للدارسين كي يراجعوا نظرياتهم، المستندة في الوقت الراهن إلى افتراض يقضي بوجود أنشطة حضرية محددة-معلومة ومراقبة.

ومن الطبيعي أن يثير هذا التحول الفكري جملة من التساؤلات حول بعض المسلمات الشائعة في الدراسات الحضرية. ويمكن تلمس هذا في التحليلات الامبريقية التي مالت إلى إبراز قضيتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالدور الاجتماعي-الاقتصادي الذي يلعبه الاقتصاد غير الرسمي، والثانية ترتبط بشتى صور الاستغلال الذي تتعرض له في سياق التنمية الحضرية التي غالبا ما يخصص لها جانب كبير من الاستثمار لمواجهة المشكلات الحضرية كنمو الأحياء المتخلفة، نقص الإسكان، البطالة، قلة الخدمات التعليمية والترويحية وغيرها. ولا تزال هذه القضايا محل حوار ونقاش لارتباطها بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في كل بلد.

ثالثا-تدويل الاقتصاد غير الرسمي

لقد صار مألوفا لدى الكثير من الباحثين أن دراسة الاقتصاد غير الرسمي، يتم في سياق البلدان النامية،على اعتبار أن إنتاج الكفاف، المؤسسة الصغيرة، والأشكال الرأسمالية المتخلفة، هي أكثر شيوعا وانتشارا في نيجيريا، البيرو، الهند، وأقلها في فرنسا، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومما يلفت الانتباه هنا ما أثارته الدراسات الامبريقية الحديثة التي أجريت في البلدان الصناعية من أن الأنشطة التي تشبه من الناحية الوظيفية تلك التي صنفت تحت مفهوم "اللارسمي" في العالم النامي، تمر بمرحلة تكاثر وخاصة من ناحية التنظيم والأهداف [8].

وعلى هذا النحو،دلت هذه الدراسات أن هذه الأنشطة ليست مجرد فضالة من الماضي، بل أعيد خلقها في السنوات الأخيرة. ففي الولايات المتحدة مثلا، أقرت

البحوث الامبريقية أن ظهور قطاع غير رسمي، ارتبط بتكاثر الأشكال الرأسمالية المتخلفة التي كانت في طريق الانقراض، فالتوسع الكبير الذي تشهده البلاد في عدد المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع والخدمات الموجهة للسوق،ينهض دليلا على الإحياء الجديد للإنتاج الصغير. وفي ظل هذا الموقف، فإن إحياء ظاهرة "المعمل المعرق"SWEAT SHOP في مدينة نيويورك، يعتبر برهانا آخر على ازدهار هذا الإنتاج. فالباحث الاجتماعي ساسانSASSEN أوضح أن نسبة كبيرة من المؤسسات غير الرسمية في المدن الأمريكية تطورت حولها،وتقوم بتقديم الخدمات الفردية إلى ذوي الأجور المرتفعة، عكس ما هو شائع في التراث المتداول حول مدن البلدان النامية. ومن هذه الخدمات غسل الملابس يدويا، إعداد المواد الغذائية. وتستخدم هذه الأنشطة العمل الكثيف، ولكي تستمر في وجودها، فإنها تلجأ إلى توظيف العمل الرخيص الذي يشغل ساعات طويلة. ولقد شجع هذا النمط من النشاط الهجرة غير القانونية. فقدوم آلاف المهاجرين غير الشرعيين قد أعاد إنتاج العلاقات الرأسمالية المتخلفة التي وصفت في العالم النامي "باللارسمية"، فالتكلفة المنخفضة لتأجير العمل غير القانوني كان سببا وراء استمرار تدفق المهاجرين سريا. ومن هنا يمكن فهم الدور الذي تلعبه الأنشطة غير الرسمية، فهي في إيطاليا تحافظ على استقرار النظام الاقتصادي. من خلال استيعابها للعمال المطرودين من القطاع الحديث في فترات الكساد، ومده بالعمل الرخيص في فترات الازدهار (9).

وبناء على ما سبق، فإن"اللارسمية" الاقتصادية أصبحت شكلا اقتصاديا جديدا، يتناوله مختلف المتخصصون في كل من العالم المتقدم والنامي على حد سواء. فالتركيز على ديناميات الاقتصاد غير الرسمي، يلفت الانتباه إلى عملية واقعية ومعاصرة تنمو باستمرار لإعادة تنظيم الأنماط الاقتصادية المتخلفة، من أجل تغيير الاتجاه نحو سوق عمل تعاقدي ومنظم. وعليه فإن نتائج مختلف الأبحاث تثير عددا من التساؤلات التي تدور حول ملاءمتها في توجيه الدراسات الحضرية الراهنة والمستقبلية، وإثراء النظرية السوسيولوجية المعاصرة التي شكلت أنساقها المعرفية وفق البعد الرسمي. ولقد تأكدت هذه الشكوك من خلال الاهتمام بموضوعات حرص المشتغلون بالدراسات الحضرية على وصفها "باللارسمية". وفي مقدمة ما أثير في هذا السياق، هو أن الأنشطة غير الرسمية تمثل مظاهر جديدة لاقتصاد عالمي آخذ في الظهور، وتعبر في نفس الوقت عما تعاني منه الأبنية الاجتماعية السائدة من مشكلات ومثالب. وانطلاقا من هذه القضية، جاءت أعمال الكثير من الباحثين لتلفت الأنظار إلى أهمية التنظير الجديد حول الأنظمة الفرعية التي تواجه المدينة المعاصرة في البلدان النامية. فهو يقدم تفسيرا لكيف يتدبر الفقراء أمرهم على هوامش الاقتصاد الحضري الحديث، على اعتبار أنهم ليسوا كجماهير غير فعالة عزلت عن المساهمة في تقدم المجتمع، بل هم يشكلون فئات اجتماعية دينامية تقوم بأنشطة عديدة تحقق دخلا وتوفر العيش لأغلبية السكان.

الواقع أن المشكلة لا تكمن في معرفة ما إذا كانت الأنشطة الحضرية غير الرسمية، تقدم حلا للأزمة الحضرية أو تزيد حدتها، أم أنها مجرد ظاهرة مرضية. إنها بحد ذاتها تعبير عن تناقضات البناء الاجتماعي، فلو لم يكن هذا البناء يعاني من بعض التناقض والخلل، لما ظهر في المجتمع عناصر بشرية تشغل تشغيلا منقوصا. هذا التشغيل ما هو إلا تعبير عن خلل البناء الحضري، والخلل في هذا الأخير، ما هو إلا نتاج مظاهر سوء الأداء والتناقض.

رابعا-القطب الهامشي

يتكون من فئات اجتماعية ليست لها مهارة أو تجربة القطاع الرسمي، الأمر الذي يجعل أملها ضئيل للحصول على عمل فيه. وهذه الفئات تنقسم إلى قسمين أساسيين، يتضمن الأول منهما أولئك العاملين في القطاع غير الرسمي والمعتمدين عليه كمصدر رزق، في حين يتضمن الثاني الحثالة الاجتماعية واللصوص والمنحرفون ومن لف لفهم.

ولقد دلت الدراسات الحضرية المعاصرة ميل هذه الفئات إلى التطرف،وحب البروز المرضي للتعبير الاجتماعي عن الذات والمعارضة الانفعالية، والفورات الهستيرية. وهذا ما أكده لاندا في دراسته عن "ايديولوجيا وبنية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية". ولعل أهم ما أثاره في هذا السياق، هو أن مختلف أشكال وطرق التطرف، ليست مجرد ظاهرة طبيعية بالنسبة لهامشي المدن، بل هي حتمية بالنسبة لهم إلى درجة كبيرة.

وانطلاقا من هذه الحتمية، يشير لاندا إلى أن وجود المقدمات والميل لهذه الأشكال والطرق يرتبط بوضع الفئات المدينية الدنيا البائس والمحتقر. وغير خاف أن هذا الوضع يولد عدم الاستقرار الاجتماعي والنفسي الذي يساعد على الميل نحو التأرجح من طرف إلى طرف. والبواعث في هذه الحالة يمكن أن تكون مختلفة: الجوع واليأس وخيبة الأمل، والخوف من الفقر والإفلاس، وإدراك الوضاعة وانعدام المستقبل.

ويبدو أن حقائق تضاريس واقعنا تميل إلى تأكيد اتساع نطاق الفئات التي تحكم تصرفاتها وسلوكاتها ثقافة الشارع والعنف، خاصة بعدما أصبحت الحثالة الحاملة لثقافة الشارع توجد في كل المستويات، وتترشح للانتخابات وتحصل على المناصب وتتخذ القرارات. وإذا ما سلمنا بحدوث "تشوهات" وتناقضات في تطور المجتمع، فلابد وأن نسلم بتغير مهن الهامشيين وحاملي ثقافتهم. ولقد قصدت بإثارتي لهذه القضايا إلقاء الشكوك على بعض المسلمات الشائعة في الدراسات الاجتماعية الحضرية، ذلك أن الهامشيين ليسوا وحدهم السند المؤقت وغير المأمون الجانب.

وإذا كنا نلمس في الوقت الحاضر تغيرات "صاخبة" في مهن فئات واسعة: سائق أصبح رئيسا لبلدية ومديرا لمؤسسة، أصم وأبكم أصبح عضوا في إحدى المجالس المنتخبة، مقاولون لا يملكون معولا ولا مطرقة وتسند لهم مشاريع تنموية، فإن ذلك لا يعني تنوع الحراك الاجتماعي بقدر ما يعني انهيار النسيج المعياري للمجتمع،

وتناقض عناصر ومكونات بنائه، وما يترتب عن ذلك من انهيارات، وظهور جماعات النهب والاحتيال. لذلك يبدو أن ما يميز هذه الفئات هي الوقاحة، واللاأخلاقية واللامبدئية. وربما كان ذلك أحد الأسباب القوية التي تدفعنا إلى القول أن انخفاض مستويات الحضرية وعدم انتشار أساليبها يفسر استمرار مدينتنا في ضم قبائل وعشائر مازالت تتغنى بتضامن الأقرباء، وبرسوخ الأعراف العشائرية، والأفكار المرسخة لإعادة إنتاج التخلف وتدعيم استمرار فعالية "لمرابط" و"الطالب"و"المرقي"و"الدرويش" في عالم متغير أصبح فيه السريع يأكل البطيء.

ومن هذه الزاوية، يرى لا ندا أن تسارع تدفق المحرومين والافقار المعمم، ونمو روح عدم الثقة والخوف من المستقبل وخيبة الأمل أسباب تحفز نمو المشاعر الدينية، وتشجع على أدلجة "الازمان الذهبية" وكل نمط الحياة المرتبط بها. ويتجلى هذا واضحا في نجاح الأصولية في اجتذاب الهامشيين لأنها تفسر لهم الوضع الاجتماعي الذين هم فيه بالابتعاد عن تقاليد الماضي و"الأزمان الذهبية".

وتأسيسا عما سبق يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين مكانة الهامشيين في بنية المجتمع ورؤيتهم وعالمهم الروحي ونشاطهم السياسي، وبين الحالة الاقتصادية في هذا البلد أو ذاك وسلوك الهامشيين فيه.

والسؤال الذي يطرح نفسه بشدة هو:هل سيظل الخطاب القديم حول هذه الفئات على حاله(هامشية، رثة)، أم يتعين رؤيتها ضمن حقائق جديدة ؟.

إن هذا التساؤل مثير جدا، ويدعو إلى تجاوز الوصفات الجاهزة والاقتراب أكثر من إدراك وفهم الحقيقة المحلية للتعبير عن مشكلات الناس، وفهم أهدافهم وتوقعاتهم فهما دقيقا،ثم تفسيرها بعد ذلك في ضوء سياقها الاجتماعي. وبهذا فلسنا بحاجة إلى الكشف عن قصور المداخل النظرية والسياسات الحضرية في معالجة مشكلات الناس. لكن المشكلة الأساسية تتعلق أكثر بالقضايا المفاهيمية والسياسية التي يعمل في إطارها الفاعلون الاجتماعيون،وذلك بسبب قبولهم للمعايير والظروف التي يعملون في ظلها، وقبولهم أيضا لمصالح الفئات الحاكمة كحقائق سياسية لا يمكن تجاوزها[10] .فالفاعلون الاجتماعيون الذين دربوا على التخطيط والتنمية "وتحمل المسؤولية"،شجعوا على تحرير أنفسهم من الضغوط السياسية بالتزام التقنية، والابتعاد كلية عما يمس النظام الاجتماعي القائم. لقد قيل لهم مسبقا بضرورة العمل بهذه الكيفية لضمان رزقهم، والمحافظة على حياتهم، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه النظرة على البحث الامبريقي ومعالجة المشكلات المطروحة.

وأيا كان الأمر، فإننا بحاجة ماسة إلى مداخل جديدة، ووسائل جديدة إذا ما أريد للتنمية الحضرية أن تكون وثيقة الصلة بالمجتمعات التي تكافح ضد الفقر، وتهتم بتوزيع الدخل والثروة،فضلا عن تحليل البناء الاجتماعي تحليلا يكشف عما فيه من صور الاستغلال والسيطرة والنفوذ، وذلك حتى يتسنى للباحثين الملتزمين بالبحث عن الحقيقة بكل دلالاتها وأبعادها، دراسة وفهم طبيعة الأنظمة الاجتماعية

والاقتصادية التي يعملون في ظلها، والاهتمام أكثر باحتياجات الفقراء ومشكلاتهم. ولا معيار لديهم غير المنطق والبرهان والعقل، لتلمس مواقع أقدامهم.

خامسا– الاقتصاد غير الرسمي والبدائل المتاحة

أشرت في دراسة سابقة إلى أن العمل غير الرسمي يمثل ميكانزما لتفسير البدائل المتبقية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي أو المنظم. ويمكن تحديد أبعاد وسمات الاقتصاد غير الرسمي كما يلي:

1. يتكون الاقتصاد غير الرسمي(القطاع الحضري غير الرسمي) من الفئات الاجتماعية التي لا تجد مكانا منتظما في التقسيم الاجتماعي للعمل.
2. هناك عملية نمو للوزن النسبي والحيز الاجتماعي لهذه الفئات.
3. تعيش أغلبية هذه الفئات في ظروف اجتماعية واقتصادية متقلبة شديدة البؤس والقسوة.
4. تلعب أنشطة هذا القطاع(تشمل كل قطاعات المدينة) دورا أساسيا في التنمية الحضرية،سواء من حيث استيعاب العمل أو توفير السلع والخدمات بأسعار منخفضة.
5. الوظائف في الاقتصاد غير الرسمي هي ذات أهمية(مثلها مثل وظائف الاقتصاد الرسمي) من حيث كونها مصدرا لاكتساب الرزق وتحقيق التقدم الممكن لأسر الفئات المدينية الدنيا.
6. لا تقتصر الأنشطة الحضرية غير الرسمية على كونها مظهرا للتحضر غير المخطط، لكنها تساهم أيضا في تفاقم المشكلة الحضرية، بما تجتذبه من أعداد كبيرة من المهاجرين(اتساع نطاق الأحياء المتخلفة، تدهور الحياة الحضرية،ارتفاع معدلات البطالة، ازدحام الأرصفة من جراء تكاثر الباعة، اتساع عدد المتسولين والمنحرفين).
7. أفراد القطاع الحضري غير الرسمي ليسوا فئة اجتماعية طفيلية–رثة كما يصفها بعض الباحثين، وإنما هي في الحقيقة، إفراز لواقع اجتماعي ينطوي على عديد من المشكلات والمثالب. وكاستجابة هذا الواقع المفروض، تحاول هذه الفئات "صنع حياتها" بأيديها، من خلال انخراطها في إنتاج وتوزيع سلع وخدمات، من خلال عدد من الأنشطة المختلفة المحدودة النطاق. وهذا يعني، أن أفراد هذه الفئات لا يشكلون قوة عمل حضرية سلبية. فهم على دراية بما يجري حولهم، ويساهمون في الحياة الحضرية. ومع ذلك فهم يشكلون، من ناحية ثانية، فئة اجتماعية مظلومة ومهانة، ويتعرضون لأبشع استغلال.والشيء الجدير بالملاحظة هنا، هو أنه رغم مقام "المهان–المظلوم" الذي تشغله هذه الفئات في البناء الاجتماعي، إلا أنها تقوم بدور كبير في عملية التمهين وتوفير الكثير من السلع والخدمات بأسعار منخفضة.
8. يعكس مجتمع الاقتصاد غير الرسمي تفاوتات لافتة للنظر، وتدرجا داخل نطاق الحرفة الواحدة. ورغم الصراع الموجود بين مختلف فئات هذا المجتمع،إلا أنها غالبا ما تتكتل لمواجهة الضغوط المسلطة عليها. ومن اللافت للنظر، أنه رغم

تدهور الأوضاع الاجتماعية لأفراد الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنهم يستمرون في الوجود ويتكيفون مع الأوضاع الجديدة.

9. رغم إحساس أفراد هذه الفئات بظلم الواقع الاجتماعي،إلا أن الأوهام الاجتماعية تجعلهم يعتقدون أن يوما ما سيصبحون هم الآخرون من صغار المنتجين أو كبار الملاك. إنهم يعيشون تحت هذا النوع من الوهم،لأن بعض "معارفهم" أصبحوا فعلا مقاولين وأغنياء وأصحاب قرار. حكايات النجاح هذه وغيرها تخلد مثل هذا الوهم.
10. إن الداخلين الجدد إلى سوق العمل الحضري مضطرين للبحث عن فرص للدخل في القطاع الحضري غير الرسمي، نظرا لنقص فرص العمل، غياب التعليم الرسمي والمهارة، صعوبات الإدراك الشامل لقنوات التعامل داخل البيئة الحضرية.

هذا، وتعتمد أنشطة هذا القطاع على العمل العائلي والعلاقات غير الاقتصادية. فوجود سلسلة من شبكة العلاقات الاجتماعية المرتكزة على القرابة والجوار تمثل بالنسبة للفرد المنخرط في هذا القطاع البديل لنظام الحماية الاجتماعية .

وإذا كانت الشواهد المتوفرة تؤكد أن الغالبية العظمى من سكان مدن البلدان النامية تعيش على هوامش الاقتصاد، وأنه من المتوقع أن يستمر هذا التهميش في التزايد،فإن الموقف يصبح أكثر خطورة إذا أدركنا ما للتنمية الرأسمالية المتخلفة من انعكاسات خطيرة سواء من حيث تناقضات البناء الاجتماعي وخلق ميكانزمات تدعم التخلف، أو في ربط عملية التنمية بالجهات الأجنبية. وإذا كان يحلو للبعض التركيز على الشكل وتطبيق مبدأ الصرامة في تنظيف الشوارع والأحياء، لا من الأوساخ، بل من الباعة الذين يمارسون نشاطهم بطريقة غير رسمية، فإن وسائلهم تبدو وكأنها لا تخضع لأبسط شروط المنطق التي ترفض أن ترى يوميا في شوارع مدن البلدان النامية صورا تدعو للدهشة. فمشاهدة رجال الأمن يجرون وراء بائع لعب أطفال، وما يصاحب هذه العملية من دفع للمارة وإثارة لغضب الجماهير، يعتبر تعبيرا صادقا عما ينطوي عليه البناء الاجتماعي السائد من قهر واستغلال. ورغم أن مثل هذه المشاهد اليومية، تبدو مألوفة وبسيطة، إلا أنها في الحقيقة معبرة عن واقع اجتماعي معين يحكمه إطار سياسي–اقتصادي–اجتماعي،وعاكسة في نفس الوقت لتناقضاته.

ومن الواضح أن الحوار السابق قد كشف عن أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية هي في وضع "المستغل–المهمش"، الشيء الذي يدعونا إلى القول بان أية سياسة توجه لحل مشاكل ممارسي هذه الأنشطة، لابد أن"تمس" النظام الاجتماعي ككل وليس الجزء الاسفل من الهرم التسلسلي فقط.

ورغم اقتناع الكثير من المهتمين بالبلدان النامية، بصعوبة التغيير الجوهري في طبيعة الارتباطات العمودية،فإنهم يؤكدون أن التنظير والبحث الميداني وسن السياسات المختلفة لم يعط نتائج تعبر عن إرادة حقيقية لإعادة هيكلة مختلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والجيواستراتيجية ،الأمر الذي دفعهم

إلى إعادة إحياء مقولة ماركسية أساسية في التحول والتبدل والتغير، وهي مقولة الصراع التي تعبر عن ممارسات الأفراد والجماعات والكيانات الجماعية لتحقيق مصالح طبقية أو مجتمعية، بمعنى:هل أن فشل السياسيين والمنظرين لم يترك أمام معذبي الاقتصاد غير الرسمي سوى آلية الصراع للتعبير عن الذات والاستمرار في الوجود ؟.

ورغم قناعتي الراسخة بانهماك الفئات المدينية الدنيا في متاهات الحياة اليومية الصعبة، والبحث المتواصل عن رزقها وسط ضغوط لا متناهية، وصعوبة تنظيم تواجدها الفعال، فإنني على قناعة أيضا بأن ناقوس الخطر الذي دقه لاندا ليس بمستبعد، لأن عدم حل مشكلات هذه الفئات واستمرار التفاوت والاستغلال يطرح بديلا قد يكون انفجارا اجتماعيا هائلا يكافئ في آثاره انفجارا نوويا.

المراجع:

1. لاندا، ر.غ، "ايديولوجيا وبنية الفئات الهامشية في المدينة الشرقية"، جدل، عدد4، 1993، ص304.
2. رمضان صديق محمد،"القطاع غير الرسمي وسبل اندماجه في الاقتصاد الرسمي"، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد9، 2004، ص70.
3. اسماعيل قيرة، "دور القطاع غير الرسمي في عملية التنمية الحضرية"، الباحث الاجتماعي، العدد7، 2004، ص12–17.
4. علي بودلال، "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: واقع وآفاق"، دراسات، عدد7، 2007، ص103– 106.
5. Gerry,c. The growth of the urban informal sector in the LDC's, economica, N9, 2006, pp35-39.
6. بيتر ورسلي، العوالم الثلاثة: الثقافة والتنمية العالمية، الجزء الثاني، (ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله)، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة،1987، ص29.
7. Zidouni hamid, évolution et analyse de la place de l'économie informelle en Algérie, ONS, 2003, p9.
8. Gerry.c, op.cit, p16.
9. إسماعيل قيرة، مرجع سابق، ص36.
10. إسماعيل قيرة وعلي غربي، في سوسيولوجية التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ، ص81–90.